قانون

مقترح تعديل قانون الاحوال المدنية السوري

الكاتب
المستشار حيدر باقر
مستشار قانوني

تاريخ النشر
20 يونيو 2026

تُظهر النصوص النافذة أن تصحيح قيود الأحوال المدنية ما زال في الأصل مرتبطاً بقرار قضائي، ولا سيما فيما يتعلق بالاسم وتاريخ الولادة، وفق أحكام قانون الأحوال المدنية، مع وجود بعض الاستثناءات الإدارية المحدودة. كما شهدت الفترة الأخيرة توجهاً نحو التيسير الإجرائي، ومن ذلك السماح بإقامة دعوى تصحيح القيود المدنية أمام أي محكمة صلح مدنية دون التقيد بمكان القيد الأصلي

دراسة مقترحة لتعديل قانون الأحوال المدنية السوري

أولاً: المقدمة

شكّلت سنوات النزاع والنزوح واللجوء في سوريا سبباً مباشراً لظهور آلاف الحالات المتعلقة بالأخطاء في تسجيل الأسماء والكنى وتواريخ الولادة وأسمائها، سواء نتيجة فقدان الوثائق أو تعدد جهات التوثيق أو أخطاء التسجيل الورقية والإلكترونية.

وأصبحت الحاجة ملحة إلى تحديث التشريعات الناظمة للأحوال المدنية بما ينسجم مع مبادئ الدولة الحديثة التي تقوم على:

احترام الحق في الهوية الشخصية.

تبسيط الإجراءات الإدارية.

التحول الرقمي.

ضمان الوصول إلى العدالة.

حماية الحقوق المدنية للمواطنين.

ثانياً: الإشكاليات القائمة في القانون الحالي

- 1- تصحيح الاسم والكنية

يعتمد القانون الحالي مقاربة أمنية على الدعاوى القضائية لتصحيح أو تغيير الاسم أو الكنية، حتى في الحالات البسيطة الناتجة عن أخطاء مادية أو إملائية.

أبرز المشكلات

طول مدة التقاضي.

ارتفاع الكلف.

صعوبة مراجعة المحكمة بالنسبة للمهجرين واللاجئين.

اختلاف الاجتهادات القضائية.

- 2- تصحيح تاريخ الولادة

يفرض القانون قيوداً شديدة على تعديل تاريخ الولادة المسجل بموجب شهادة ولادة نظامية، ويصل الأمر في بعض الحالات إلى ضرورة سلوك طريق دعوى التزوير .

أبرز المشكلات :

وجود أخطاء تاريخية في التسجيل.

تعارض البيانات بين السجلات المحلية والوثائق الأجنبية.

تأثير الخطأ على التعليم والتوظيف والتجنيد والتقاعد.

- 3- تصحيح محل الولادة

لا يميز التشريع الحالي بشكل كافٍ بين الخطأ المادي في تسجيل مكان الولادة وبين التغيير الجوهري في الواقعة.

النتائج السلبية

صعوبات في إثبات النسب الإداري.

تعقيدات في معاملات الجنسية والإقامة.

مشاكل في الوثائق الصادرة خارج سوريا.

ثالثاً: المبادئ التي يجب أن تحكم التعديل التشريعي

مبدأ الحق في الهوية

لكل مواطن الحق أصيل في أن تعكس وثائقه الرسمية بياناته الحقيقية.

مبدأ التناسب

لا يجوز إخضاع الأخطاء البسيطة لإجراءات قضائية معقدة.

مبدأ الثقة بالسجل المدني

يجب حماية السجل المدني من العبث دون جعله عقبة أمام تصحيح الأخطاء.

مبدأ التحول الرقمي

اعتماد قاعدة بيانات وطنية موحدة وربطها إلكترونياً بجميع الدوائر المختصة.

رابعاً: المقترحات التشريعية

المادة المقترحة الأولى

تصحيح الاسم

يجوز لأمين السجل المدني تصحيح الأخطاء المادية والإملائية في الاسم أو أسماء الوالدين بناءً على الوثائق الثبوتية الرسمية دون حاجة لحكم قضائي.

أما تغيير الاسم تغييراً جوهرياً فيتم بقرار من لجنة مختصة خلال مدة لا تتجاوز ثلاثين يوماً مع حق الطعن أمام القضاء الإداري.

المادة المقترحة الثانية

تصحيح الكنية

يجوز تصحيح الكنية أو النسبة العائلية بناءً على:

بيان عائلي.

قيد مدني.

وثائق رسمية متطابقة.

وفي حال وجود نزاع على النسب تبقى صلاحية الفصل للمحكمة المختصة.

المادة المقترحة الثالثة

تصحيح تاريخ الولادة

يجوز تصحيح تاريخ الولادة إدارياً إذا ثبت الخطأ من خلال:

سجلات المستشفيات.

وثائق التعليم.

الوثائق الأجنبية المصدقة.

بيانات الأمم المتحدة أو المفوضية السامية لشؤون اللاجئين.

أما التعديل الجوهري المؤثر على المركز القانوني فيبقى من اختصاص القضاء.

المادة المقترحة الرابعة

تصحيح محل الولادة

يجوز تصحيح محل الولادة بقرار إداري بناءً على:
شهادة الولادة الأصلية.
السجلات الصحية.
الوثائق الرسمية الأجنبية المصدقة.

المادة المقترحة الخامسة

إنشاء لجنة وطنية لتصحيح القيود المدنية

تتألف من:
قاضٍ.
ممثل عن وزارة الداخلية.
ممثل عن وزارة العدل.
خبير تقني في السجل المدني.
وتفصل في الطلبات خلال ثلاثين يوماً كحد أقصى.
خامساً: الآثار الإيجابية للتعديل
تخفيف العبء عن المحاكم.
تسريع حصول المواطنين على وثائق صحيحة.
معالجة آثار النزوح والنزوح.
تعزيز الثقة بالسجل المدني.
دعم مشروع الحكومة الإلكترونية.
مواءمة التشريع السوري مع المعايير الدولية الخاصة بالحق في الهوية المدنية.
سادساً: الخاتمة

إن بناء سوريا الجديدة يتطلب الانتقال من فلسفة التعقيد الإجرائي إلى فلسفة الخدمة العامة، بحيث يصبح تصحيح الاسم أو المكان أو تاريخ الولادة أو محل الولادة حقاً إدارياً ميسراً للمواطن متى ثبتت صحة البيانات، مع الإبقاء على الرقابة القضائية للحالات المتنازع عليها أو التي يشتبه بوجود تزوير فيها. ويشكل ذلك خطوة أساسية نحو تحديث منظومة الأحوال المدنية وترسيخ دولة القانون والمؤسسات في سوريا.

الرابط البصري للمقال

قرأ المقال على الموقع

Read Article on Website

syriamorse.com/?p=7538

SCAN TO READ